

الدولية

((

الصين))

في إطار النشاطات العلمية لفرع الدراسات الدولية للعام الدراسي ٢٠١٢-٢٠١٣ عقد الفرع ندوة العلمية الموسومة ((الصين القوة الصاعدة)) بتاريخ ١٧/٣/٢٠١٣ . وقد شارك في الندوة عدد من أساتذة الفرع . وفيما يلي عرض موجز للاوراق المقدمة في الندوة .

قدمت الدكتورة صباح النعاس ورقة بعنوان ((القوة الصينية وتحدي الصيرورة التاريخية)) وأشارت فيها الى ان حقائق تحدي الصيرورة التاريخية تشير الى ان الامة الصينية تنتمي الى مجتمع منظم بتأثير المفاهيم الكونفوشوسية التي تدعم نظرية هرمية السلطة ، وواجب طاعة المسؤولين واهمية تماسك الاسرة ، وكون الاقتصاد والتجارة يداران بأشراف الدولة التي تقيد حركتها مجموعة القوانين الدولية وعضويتها في عدد كبير من المنظمات الدولية أضافة الى موقعها كدولة شيوعية مساندة لمفهوم عدم الانحياز .

اما ورقة الدكتور عمار حميد ياسين الموسومة ((صعود الصين : القوة والنفوذ في القرن الحادي والعشرين)) فقد ركزت على عناصر القوة الصينية التي تؤهلها للصعود نحو العالمية . فهي الاكثر سكاناً في العالم ، وتمتد على مساحة واسعة تتجاوز ٩/٦ مليون كيلو متر مربع ، ويعد الاقتصاد الصيني ثاني اكبر اقتصاد في العالم من حيث الناتج المحلي الاجمالي . فضلاً عن قوتها السياسية المتمثلة بعضويتها الدائمة في مجلس الامن والعدد من المنظمات الاقليمية والدولية . وفوق ذلك تمتلك الصين اكبر جيش تقليدي في العالم وترسانة نووية مهيبة في محيطها الاسيوي ، كما انها تعمل جاهدة للريادة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات .

وعلى خلاف ورقة الدكتور عمار حميد استبعدت ورقة الدكتور عادل عبد الحمزة الموسومة ((عناصر الخلل في مقومات القوة الصينية)) ، امكانية صعود الصين الى مرتبةالعالمية لوجود العديد من الكوابح التي تعيق الحركة الصينية ، فباستثناء كل حالة علاقتها بتايوان ، تميل الصين الى تجنب الدخول في اي صراع مع الحكومات الاخرى ، فالتركيز لايزال منصباً على النمو وحده ، فضلاً عن التناقضات التي يعانيتها الاقتصاد الصيني ، فليس بالضرورة افتراض ان القوة مرادفة للاقتصاد الضخم ، او ان اجمالي ناتج محلي كبير يساوي قوة كبرى . لان الناتج الاجمالي لايمثل قوة دبلوماسية عظمية ، فاذا لم تكن المؤسسات موجودة لكي تترجم الناتج الاقتصادي الى سمات عسكرية واذا كان الاقتصاد ينمو بوتيرة اسرع من المصلحة العامة في الشؤون الخارجية ، فأن الحصيلة لاتعدو كونها قوة محتملة .

وفي السياق ذاته لم تتعد ورقة الاستاذة المساعدة بسمة خليل الموسومة ((ادوار جديدة في عالم جديد)) عما ذهب اليه الدكتور عادل ، فأقتصر الصعود الصيني على عناصر دون اخرى يجعل من الصعوبة تطور الصين لأخذ أدوار عالمية منافسة ومتحدية للولايات المتحدة الامريكية ، ولعل موقف الصين من التدخل الدولي في ليبيا وسكوتهما وهي الشريك الاساسي المخضرم لنظام القذافي يجسد صورة صارخة لهذا الضعف والنكوص.

وفي الختام خرجت الندوة بمجموعة من التوصيات نذكر منها.

- أستفادة العراق من التجربة الصينية في البناء الاقتصادي.
- تشجيع الشركات الاستثمارية العالمية للمساهمة في بناء العراق الجديد ومنها الشركات الصينية.
- ارسال الكوادر المتقدمة في الدولة للأطلاع على تجربة بناء وتحديث الصين .
- تعزيز التعاون بين الجامعات العراقية والجامعات الصينية.
- تفعيل دور الدبلوماسية العراقية تجاه الصين بما يعزز من تطور العلاقات بين البلدين .
- الاستفادة من التجربة الصينية في ادارة الازمات العملية خاصة وان تلك الادارة تعتمد على العقلانية والدبلوماسية الهادئة واعتماد قواعد اللعبة اللاحضرية.

الدولية

العليا

تعد رسائل الماجستير واطارح الدكتوراه والمناقشات التي تجري عليها جزءاً مهماً من النشاطات العلمية للفروع العلمية. وفي هذا الاطار جرت في شهر مايس ٢٠١٣ مناقشة ثلاث رسائل ماجستير تابعة لفرع الدراسات الدولية تناولت قضايا مهمة وجوهرية ولها علاقة مباشرة بالمنطقة العربية بشكل عام والعراق بشكل خاص. وفي مايلي عرض موجز لهذه الرسائل.

بتاريخ ٢٠١٣/٥/٨ جرت مناقشة رسالة طالب الماجستير(نصار الربيعي) والموسومة بـ((دور الهيمنة الامريكية في العلاقات الدولية)) وكانت بأشراف الدكتور سمير حسام راضي. وتضمنت الرسالة اربعة فصول تم التركيز فيها على دور الهيمنة الامريكية في استقرار العلاقات الدولية ودفعها باتجاه تعزيز التعاون الدولي لمرحلة مابعد الحرب الباردة.

وقد تناول الباحث في الفصل الاول اهم التيارات الفكرية السائدة في العلاقات الدولية التي فسرت مفهوم الهيمنة كالمدرسة الواقعية والمدرسة الليبرالية. ثم انتقل الباحث في الفصل الثاني الى تناول مراحل تطور الهيمنة الامريكية التي بدئت اقليمية ضيقة ركزت على المناطق القريبة من الولايات المتحدة الامريكية، ثم الانتقال الى توسيع الهيمنة الاقليمية من خلال العلاقات الخاصة مع الدول الغربية واليابان بعد عام ١٩٤٥ واخيراً الانتقال الى الهيمنة العالمية بعد عام ١٩٩١.

ان الهيمنة كهدف مركزي في السياسة الامريكية تحتاج الى وسائل للوصول الى هذا الهدف وهذا ماتناولة الباحث في الفصل الثالث حيث ركز على اربعة وسائل تم تسخيرها من قبل الولايات المتحدة الامريكية لخدمة وادامة هيمنتها على العلاقات الدولية بشكل عام وتمثل هذه الوسائل بمؤسسات عالمية مثل منظمة التجارة العالمية، البنك الدولي، صندوق النقد الدولي، وحلف الشمال الاطلسي.

اما الفصل الرابع فتناول فيه الباحث مستقبل الهيمنة الامريكية بالاعتماد على اراء مفكرين من داخل المؤسسات الرسمية الامريكية. وتوصل الى ان معظم الراء متفقة على ان دور الولايات المتحدة الامريكية كقوة مهيمنة قد تراجع بسبب تأثير العديد من المتغيرات الداخلية والخارجية التي لم تتمكن واشنطن من ادارتها بشكل عقلاي وخاصة عدم مشاركتها لحلفائها في ادارة هذا العالم الكبير.

اما الرسالة الثانية فكانت تحت عنوان ((العلاقات العراقية- السورية ١٩٩٠-٢٠١١)) للطالبة (دعاء نوري فليح) تحت اشراف الاستاذ الدكتور نزار الحيايلى، حيث جرت مناقشتها بتاريخ ٢٠١٣/٥/٩، وتضمنت الرسالة ثلاثة فصول ربطت بموجبها ماضي تلك العلاقات بأعتبره واقعاً موضوعياً والحاضر بأعتبره حركة مستمرة وغير منتهية والمستقبل الذي يتضمن سيناريوهات محتملة او

مفضلة او ممكنة لصيرورة العلاقات على المستقبل المباشر او القريب.ومن جهة اخرى غطت الرسالة مرحلة مهمة جداً من العلاقات العراقية السورية لم يتم تناولها من قبل وهي حقبة التسعينيات من القرن الماضي والحقبة التي اعقبت احتلال العراق بعد عام ٢٠٠٣. وأهم ما توصلت اليه الباحثة ان هذه المرحلة شهدت انفراجاً بين البلدين اذ حل العامل الاقتصادي محل الخلافات السياسية وتناقضت المصالح التي مت علاقاتها في مرحلة الثمانينات من القرن الماضي وما قبلها. فحاجة العراق لتخفيف حدة العقوبات الاقتصادية المفروضة عليه من قبل مجلس الامن، وحاجة سوريا للاسواق العراقية من اجل تجاوز ازمته المالية والاقتصادية دفعت ومنذ عام ١٩٩٧ بالتقارب والانفتاح رغم ذلك لم ينهي كلياً خلافاتهما السياسية المتوارثة. بيد ان عام ٢٠٠٢ شهد تحولاً مهماً عندما تمازج العامل الاقتصادي مع العامل السياسي في تحريك العلاقات بين سوريا والعراق، ولم يأتي هذا التمازج بسبب رحيل الرئيس نذ الاسد بقدر ما جاء رداً على السياسة الامريكية التي اتهمت كل من العراق وسوريا بدعم الارهاب ومحور الشر مما جعل سوريا تقف بقوة ضد الحرب على العراق عام ٢٠٠٣.

بعد احتلال العراق اشترت العلاقات العراقية-السورية توتراً حاداً بسبب اتهام الحكومات العراقية المتعاقبة لسوريا بتصدير الارهاب الى العراق فضلاً عن بروز قضايا خلافية جديدة مثل ضبط الحدود والمهجرين العراقيين وايواء سوريا لعناصر النظام السابق واستمر الحال الى عام ٢٠١١ عندما تفجرت الاوضاع في سوريا فخشية الحكومة العراقية من الاثار السلبية لهذه الاوضاع على الحالة الامنية العراقية دفعها للانفتاح على النظام السوري مع الدعوات الاقليمية والدولية الرامية لايجاد مخرج وحل وسط بين النظام السوري ومعارضيه. ومع ذلك اشارت الباحثة الى ان مستقبل العلاقات العراقية-السورية متوقف على ما ستؤول اليه الاوضاع في سوريا، فالاستمرارية ستكون مشهداً منطقياً في حالة حل الصراع بالحوار والحلول الوسطية، اما التوتور ربما الحاد جداً فسيكون مثالا في حالة سقوط النظام السوري، لان النخب السياسية الحاكمة الجديدة في سوريا ستتهم بالتأكيد حكومة العراق بدعم النظام السوري.

بتاريخ ٢٠١٣/٥/١٥ تمت مناقشة رسالة طالبة الماجستير (مروة علوان راضي) الموسومة بـ ((السياسة الخارجية الايرانية تجاه دول مجلس التعاون الخليجي ١٩٧٩-٢٠١١: البحرين وقطر نموذجاً)) وبأشراف الدكتور مشفى علي حسين، وقد بينت الباحثة في البداية اهمية منطقة الخليج العربي بالنسبة للسياسة الخارجية الايرانية على نحو جعلها ترنو دوماً ببصرها الى هذه المنطقة لاكتساب واحتلال المكانة المتميزة والمشاركة بفاعلية في خضم ما يجري في هذا الاقليم من تفاعلات بحكم الارتباط المكاني والامني.

بنيت الرسالة على فرضية مفادها ان السياسة الخارجية الايرانية اخذت تنحو منحى اعتدالي وواقعي تجاه المنطقة، كانعكاس للمتغيرات الدولية والاقليمية والداخلية والتي كانت بمحملها عوامل ضاغطة دفعت ايران باتجاه التخفيف من حدة اندفاعها السابق، ضمن اطار بحثها عن هوية اقليمية جديدة مغايرة لما سبق، من اجل المضي في متابعة سياستها الخارجية باساليب جديدة تصب في النهاية في خدمة استراتيجياتها الشاملة.

لقد تضمنت الرسالة ثلاثة فصول ومن خلالها توصلت الباحثة الى مجموعة من النتائج منها:-

١. ان السياسة الخارجية الايرانية تسهم في صياغتها عدة مؤسسات على نحو عكس تعددية مراكز صنع القرار والطبيعة المؤسساتية المتداخلة لصنع القرار الخارجي في ايران.
- ٢- السلوك الواقعي لايران ازاء القضايا المهمة في المنطقة تعبيراً ملموساً لسياستها الجديدة التي اعلنتها.
٢. هيمنة المتغير الامريكى على الخليج العربي بشكل اثر على مسارات العلاقات الايرانية - الخليجية.